البيان الصحفي رقم ٤٢

حظر

لا يسمح الاقتباس من محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الوسائط المطبوعة أو الإعلامية أو الإلكترونية قبل يوم **٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢**، **الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش**

TAD/INF/PR42
٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

المتاعب المواجهة في مجال التصنيع: تقرير للأونكتاد يبحث التوترات الناشئة في نظام التبادل التجاري

يخلص ***تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٢***، الذي صدر اليوم إلى أنه "في حين يتسارع نمو حصة البلدان النامية من صادرات السلع المصنعة، بما فيها الصادرات من الصناعات العالية التقنية والسريعة النمو، إلا أنه يبدو أن الدخل الذي تحصل عليه هذه البلدان من هذه الأنشطة لا نصيب له من هذه الدينامية"[(١)]. وعلى راسمي السياسات على كل من الصعيدين المحلي والدولي أن ينبروا لمواجهة هذا التحدي إذا ما أرادوا لنظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف أن يكون أكثر مراعاة للتنمية.

---

(١) يمكن الحصول على تقرير التجارة والتنمية، ٢٠٠٢ (Trade and Development Report, 2002) (رقم المبيع A.02.II.D.2، ISBN 92-1-112549-9) بسعر ٣٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، وبسعر خاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قدره ١٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، من: United Nations Publications, Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, رقم الفاكس: 0027 917 22 41+، العنوان بالبريد الإلكتروني: unpubli@unog.ch، العنوان على الإنترنت: http://www.un.org/publications؛ أو من: United Nations Publications, Two UN Plaza, Room DC2-853, Dept. PRES, New York, NY 10017, USA؛ رقم الهاتف: 8302 963 212 1+، أو 9646 253 800 1+، رقم الفاكس: 3489 963 212 1+، العنوان بالبريد الإلكتروني: publications@un.org.

UNCTAD/EDM/MISC.208
(A) GE.02-50671 180402 190402

إعادة التوازن إلى نظام التبادل التجاري

منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومعدلات صادرات البلدان النامية من السلع (التي تنمو بنسبة ١١,٣ في المائة سنويا) تفوق المتوسط العالمي (٨,٤ في المائة)، بل وصارت تشهد تحولا كبيرا من تصدير السلع الأساسية إلى تصدير السلع المصنعة التي أصبحت تشكل الآن أكثر من ٨٠ في المائة من الصادرات غير النفطية (الجدول ١). ويبدو أن أكبر قفزة قد تحققت في مجال السلع العالية التقنية (حيث يأتي ثلث الصادرات العالمية تقريبا من البلدان النامية) التي تشكل بعضا من أكثر المنتجات اتساما بدرجة عالية من دينامية الإنتاج.

لم التخوف إذن؟ يتمثل أحد الأسباب في أن النظر إلى الإحصاءات التجارية من منطلق قيمتها الاسمية يمكنه أن يخفي أكثر مما يظهر؛ إذ يتزايد عدد المنتجات، بما فيها صادرات الصناعات العالية التقنية، التي يتم تجميعها من قطع ومكونات منتجة في مناطق أخرى. ومع الاستثناء الملحوظ لبعض الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع، لا تزال السلع التي تتاجر فيها البلدان النامية تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية واستخدام العمالة غير الماهرة. وتزدحم الأسواق المفتوحة أمام هذه السلع، مهددة المصدرين بخسائر في معدلات التبادل التجاري وإعاقة نمو الإنتاجية، مما ينذر باضطراب في آفاق التنمية.

ويخلص التقرير إلى أن القضية الأساسية المتصلة بالسياسات ليست الاستمرار في تحرير التجارة أو الحد منه، وإنما هي "معرفة أفضل الطرق لتوجيه القوى الأساسية للتجارة والصناعة نحو بناء الثروة وتلبية احتياجات الناس". وبالطبع كانت قضايا التنمية بؤرة اهتمام المفاوضات التي جرت في الدوحة. ويقدم التقرير تقييما أوليا يكرر النداءات السابقة بإتاحة فرصة النفاذ الكامل إلى الأسواق في المجالات التي تهم البلدان النامية. ولكن التقدم في هذا المسار يعني أيضا تطويع المفاوضات للحقائق الجديدة التي طرأت على نظام التبادل التجاري. ويذكر التقرير أن هذا يعني الارتقاء بمستوى الترابط فيما بين السياسات المتعلقة بكل من قضايا التجارة والتمويل والتنمية، فضلا عن توسيع نطاق حيز السياسات المتاح أمام البلدان النامية لتنظيم الاندماج في ذلك النظام.

زيادة في التجارة وانخفاض في الأرباح

من بين المنتجات التي تم بحثها في التقرير، وعددها ٢٢٥ منتجا، حققت المنتجات التكنولوجية والمنتجات القائمة على الاستخدام الكثيف للمهارات أسرع معدل للنمو في الأسواق، كما أن هذه المنتجات سجلت نموا سريعا في الإنتاجية (الجدول ٢). أما السلع الأساسية، بل وبعض السلع المصنعة، فقد كانت معدلات نموها إما بطيئة أو سلبية. وقد دخلت البلدان النامية إلى أسواق بعض المنتجات التي تتسم بدرجة عالية من الدينامية، حيث تضاعفت حصة البلدان النامية من كافة الصادرات من المنتجات الإلكترونية والكهربائية فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٨ أربعة أمثال، فوصلت من ٥,٣ في المائة إلى ٢٢ في المائة.

ولكن الفكرة التي تفترض أن زيادة مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة ستؤدي تلقائيا إلى تحقـــيق ما يقابل ذلك من زيادة في الإيرادات تحتاج إلى ما يثبتها. فالأرقام المسجلة عن الفترة ١٩٨١-١٩٩٦ تظهر بعض التوجهات المثيرة للقلق عند كل من بلدان الشمال وبلدان الجنوب (الشكل ١)، وهي تتمثل فيما يلي:

- ظلـــت القيمة المضافة التصنيعية تتجاوز دائما قيمة تجارة منتجات الصناعة التحويلية في البلدان المتقدمة، ولكن العكس كان صحيحا في البلدان النامية؛

- وانخفضت نسبة القيمة المضافة التصنيعية إلى صادرات السلع المصنعة في البلدان المتقدمة من ٢٢٥ إلى ١٨٠ في المائـــة، ولكن الانخفاض كان أكبر من ذلك في البلدان النامية، حيث هبطت هذه النسبة من ٧٥ إلى ٥٥ في المائة؛

- وفاقت واردات البلدان النامية من السلع المصنعة صادراتها منها، ولكن هذا لم يحدث في البلدان المتقدمة؛

- وظلـــت نسبتا القيمة المضافة التصنيعية والصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون تغيير بشكل عـــام في البلدان المتقدمة، في حين أن نسبة الصادرات ارتفعت ارتفاعا حادا في البلدان النامية، ولكن دون أن يواكبها اتجاه مماثل نحو الارتفاع في نسبة القيمة المضافة.

ويتـــبدى هذا النمط على نحو خاص حين يتعلق الأمر ببعض "عمالقة التجارة" مثل هونغ كونغ والصين ومؤخرا المكسيك (الشكل ٢).

وإظهار الجدوى من نظام يقوم في ظله العديد من البلدان النامية بتوسيع حصتها بقوة في التجارة العالمية دون أن تحصـــل عـــلى ما يقابل ذلك من زيادة في حصتها من الإيرادات يتطلب إلقاء نظرة جديدة على الأمور (الجدول ٣).

وتقدم أوجه التحيز في تحرير التجارة تفسيرا جزئيا للسبب في نمو صادرات بعض السلع بسرعة أكبر من غيرها؛ فالجمارك المرتفعة وزيادة الجمارك في أسواق بلدان الشمال، إلى جانب الحواجز غير الجمركية، أمور تعزز الأنماط السائدة للنفاذ إلى الأسواق. ولكن التقرير يرى أن ثمة طرائق أخرى، ربما تكون أكثر أهمية، للمشاركة في النظام الدولي الناشئ لتوزيع العمل.

والفئات الثلاث من المنتجات التي أبدى فيها تجار البلدان النامية نشاطا كبيرا في السنوات الماضية، وهي الحواسيب ومعدات المكاتب، والاتصالات والمعدات السمعية والبصرية وأشباه الموصلات، والملابس، تستلزم كلها عمليات قائمة على الاستخدام الكثيف للعمالة في شبكات الإنتاج العالمية التي تقيمها الشركات المتعددة الجنسيات. وقد خلص التقرير إلى أن هذه الشبكات تشجع نمطا جديدا من التجارة، تمر في ظله السلع عبر عدة مواقع قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي، فتتجاوز القيمة الإجمالية للتجارة المسجلة القيمة المضافة بكثير؛ ويتم ٣٠ في المائة من صادرات العالم من خلال هذه القنوات. غير أن صبغة التقنية العالية التي تتصف بها صادرات البلدان النامية في هذه الشبكات صبغة خادعة؛ فالظروف التي تتحكم في التكلفة عند أداء أنشطة من النمط التجميعي، تتطلب مهارات منخفضة، هي التي تحدد المشاركة.

ما هو إذن مقدار ما يمكن للبلدان النامية أن تتوقع جنيه من المشاركة في هذه الشبكات؟ يمكن بالطبع أن تتحقق مكاسب من المشاركة بأي نصيب في سلسلة القيمة المضافة هذه. ولكن نصيب البلدان النامية من القيمة المضافة يتوقف على تكلفة أقل الموارد ندرة وأضعف العوامل، أي العمالة؛ ومع تعزيز الرقابة على الأصول الإنتاجية الاستراتيجية في ظل هذه الترتيبات، تقوى احتمالات تحول مسار المكاسب المحققة إلى الشركات المتعددة الجنسيات. ويلاحظ التقرير أنه حتى في الحالات التي تحققت فيها نجاحات، كما هي حال ماليزيا والصين، حصلت الشركات الأجنبية على جزء كبير من القيمة المضافة المحققة كأرباح. وللوهلة الأولى، يعرض التقرير نتيجة غريبة تتمثل في أن عدد السلع التي تتسم بدرجة عالية من الدينامية التي تظهر بين أكثر ٢٠ سلعة يصدرها الرعيل الأول من الاقتصادات الآسيوية الحديثة العهد بالتصنيع (هونغ كونغ، والصين؛ وجمهورية كوريا؛ وسنغافورة؛ والمقاطعة الصينية تايوان) أقل منه في بعض الدول الصناعية من الجيل الثاني. والواقع، مع ذلك، هو أن الصادرات التي تتسم بدرجة عالية من الدينامية لمعظم بلدان الجيل الثاني من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع تأتي من أنشطة التجميع المنخفضة المستوى.

مؤشرات تدعو إلى القلق في عصر التجارة

سيتوقف ما يجنيه البلد من المشاركة في نظام التبادل التجاري على العرض والطلب على مستوى العالم للسلع التي يصدرها وتلك التي يستوردها. وحين تتزاحم كثرة من المصدرين في الأسواق، يمكن أن تنخفض الأسعار بحدة؛ وحين ترتفع الواردات، يمكن أن تترتب على انخفاض أسعار الصادرات ومعدلات التبادل التجاري خسائر في الموارد، ولو عوضت زيادة الكميات انخفاض الأسعار وفاقتها.

ونتيجة لزيادة مشاركة عدة بلدان منخفضة الدخل وذات كثافة سكانية عالية، أصبح يتزايد نصيب العمالة المنخفضة المهارة من إجمالي القوة العاملة المشاركة في التجارة العالمية (وهي تشكل حاليا سبعة من بين كل ١٠ عمال)، ولا يزال هناك رصيد كبير من العمال الذين لم تطأ أقدامهم بعد أعتاب سوق العمل (الشكل ٣).

وفي معظم الحالات، ستدخل هذه العمالة أسواقا أصبحت المنافسة تتزايد فيها بصورة مطردة؛ ويوثق التقرير هذا الاتجاه في مجالات مثل الملابس والمنتجات الإلكترونية، قامت فيها البلدان النامية ببناء قدراتها التصديرية في السنوات الأخيرة. وتتضاعف الضغوط بسبب المرونة التي تتمتع بها البلدان النامية في تحديد الأجور، مما يتيح للشركات التنافس على أساس السعر بدون المساس بالأرباح.

ويعد "خطأ التعميم" مفهوما مألوفا لدى الاقتصاديين، وهو مفهوم يحتاج إلى تناوله بجدية، فتركيبة الأسواق المتزاحمة على السلع التي تتطلب كثافة عمالية، مع ضعف النمو، وارتفاع معدلات البطالة، والنزوع إلى حماية الأسواق المحلية في البلدان الصناعية المتقدمة، والصعوبات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في تحديث هياكل صادراتها وتنويعها، كل ذلك يعني أن ما ينفع أحد المصدرين قد لا ينفعهم جميعا. ويتأصل هذا الاتجاه باستمرار مع تزايد عدد البلدان النامية التي تقدم مزيدا من الامتيازات الضريبية والمتصلة بالتجارة من أجل تعويض التغيرات التي تنال من قدرتها على المنافسة.

وأفضل مثال على المخاطر الناجمة عن الإفراط في إنتاج كميات كبيرة من المنتجات الموحدة ذات المحتوى العالي من الواردات هو قطاع الإلكترونيات؛ فأسعار التصدير للبلدان النامية تتعرض منذ عام ١٩٩٥ لقدر من التقلبات والانخفاضات الحادة أكبر مما يتعرض له منها منتجو البلدان المتقدمة. ولكن التقرير يثبت أيضا وجود تحرك آخذ في الانتشار لمعدلات التبادل التجاري ضد المصنعين من بلدان الجنوب.

ومع تزايد أعداد البلدان النامية التي تضم رصيدا كبيرا من العمالة غير الماهرة والتي تجنح إلى اتباع استراتيجيات موجهة نحو التصدير، يخلص التقرير إلى أن اقتصادات أمريكا اللاتينية وآسيا المتوسطة الدخل تعد من بين أكثر الاقتصادات تأثرا بهذه الاتجاهات في نظام التبادل التجاري.

ويقترح التقرير ثلاث مجالات رئيسية لا بد من اتخاذ تدابير بشأنها لمساعدة البلدان النامية على زيادة استفادتها من نظام التبادل التجاري، وذلك كما يلي:

- لا بد من زيادة سرعة النمو في الاقتصادات الأكثر تقدما لدعم الارتقاء بنفاذ البلدان النامية إلى أسواقها لبيع المصنوعات القائمة على الاستخدام الكثيف للعمالة؛

- ويلزم تحسين فرص الحصول على التمويل والتكنولوجيا في البلدان النامية المتوسطة الدخل، وذلك لتحسين آفاق نموها والمساعدة على إفساح المجال في الأسواق لكي تدخلها البلدان الأقل منها نموا؛

- وسيتزايد الاعتماد على مصادر النمو المحلية والإقليمية، لا سيما في البلدان النامية الكبيرة التي ستقل توجهاتها التصديرية مع نضوج أسواقها الداخلية.

*** *** ***

يمكن الاطلاع أيضا على هذا البيان الصحفي باللغة الإنكليزية على شبكة الإنترنت، على العنوان التالي: http://www.unctad.org/en/press/pressref.htm

للاطلاع على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ Yilmaz Akyűz, Director, Division on Globalization and Development Strategies, tel: +41 22 907 5841, fax: +41 22 907 0274, email: yilmaz akyuz@unctad.org or Erica Meltzer, Press Officer, tel: +41 22 907 5828/5365; or Alessandra Vellucci, Information Officer, tel: +41 22 907 5828/4641, fax: +41 22 907 0043, email: press@unctad.org.

TDR 2002

الشكل ١

التجارة في المصنوعات والقيمة المضافة التصنيعية عند مجموعات منتقاة من الاقتصادات، ١٩٨١-١٩٩٦

(ببلايين الدولارات)

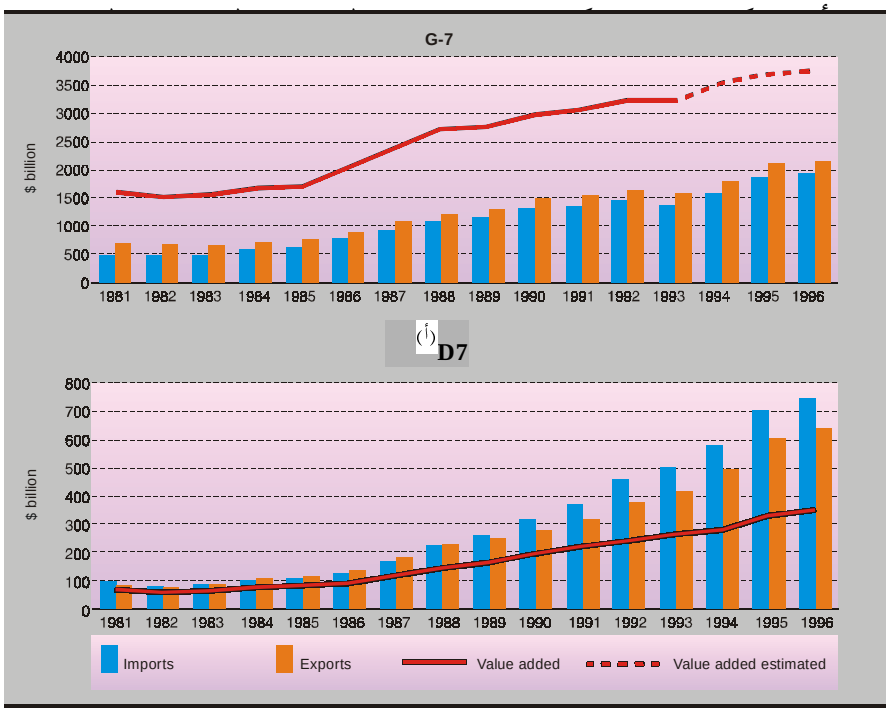

TDR 2002

الشكل ٢

التجارة في المصنوعات والقيمة المضافة التصنيعية عند اقتصادات نامية منتقاة

(ببلايين الدولارات)

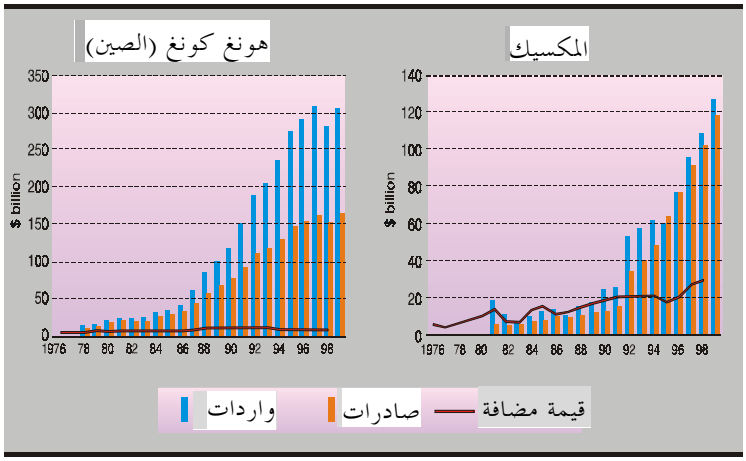

TDR 2002

الشكل ٣

تركيبة المهارات لدى السكان البالغين المشاركين في الإنتاج التصديري العالمي، ١٩٧٥-٢٠٠٠

(ببلايين الدولارات)

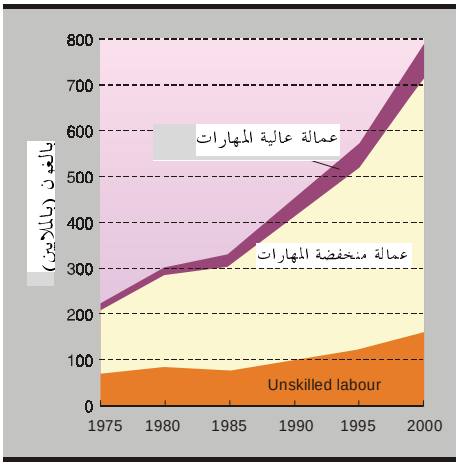

TDR 2002

الجدول ١

هيكل الصادرات غير النفطية حسب فئات المنتجات وفقا لكثافة العامل، ١٩٨٠ و١٩٩٨

(الحصة بالنسبة المئوية)

فئة المنتج	الحصة من صادرات البلدان النامية		الحصة من الصادرات العالمية	
	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٨٨
سلع أساسية	٥٠,٨	١٩,٠	٢٥,٧	١٤,٨
المصنوعات القائمة على الاستخدام الكثيف للعمالة والقائمة على الموارد	٢١,٨	٢٣,٢	١٤,٧	١٥,٠
المصنوعات القائمة على استخدام كثافة منخفضة من المهارات والتكنولوجيا	٥,٨	٧,٣	١٠,١	٧,٦
المصنوعات القائمة على استخدام كثافة متوسطة من المهارات والتكنولوجيا	٨,٢	١٦,٨	٢٦,٤	٢٩,٦
المصنوعات القائمة على استخدام كثافة عالية من المهارات والتكنولوجيا	١١,٦	٣١,٠	٢٠,٢	٣٠,٢

TDR 2002

الجدول ٢

النمو في قيمة الصادرات والحصة في مجموع الصادرات غير النفطية لأكثر ١٠ منتجات ذات دينامية سوقية، ١٩٨٠ و١٩٩٨

(بالنسبة المئوية)

كود التصنيف الموحد للتجارة الدولية	*فئة المنتج*	*متوسط النمو السنوي في قيمة الصادرات*	*الحصة من إجمالي التجارة العالمية*		*الحصة من إجمالي صادرات البلدان النامية*	
		١٩٨٠-١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٩٩٨
٧٧٦	أجهزة الترانزستور وشبه الموصلات	١٦,٣	١,٠	٤,٠	١,٩	٧,٧
٧٥٢	الحواسب	١٥,٠	٠,٩	٣,٤	٠,٢	٥,٠
٧٥٩	أجزاء الحواسب والآلات المكتبية	١٤,٦	٠,٧	٢,٣	٠,٣	٣,٦
٨٧١	الأدوات البصرية	١٤,١	٠,١	٠,٣	٠,٠	٠,٣
٥٥٣	العطور ومستحضرات التجميل	١٣,٣	٠,٢	٠,٥	٠,١	٠,٢
٢٦١	الحرير	١٣,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
٨٤٦	الملابس الداخلية المحاكة	١٣,١	٠,٣	٠,٦	٠,٨	١,٤
٨٩٣	السلع اللدائنية	١٣,١	٠,٦	١,٢	٠,٦	١,١
٧٧١	أجهزة توليد الطاقة الكهربائية	١٢,٩	٠,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٨
٨٩٨	الآلات الموسيقية والتسجيلات	١٢,٦	٠,٣	٠,٧	٠,٢	٠,٥
	بنود تفسيرية					
	صادرات العالم	٨,٤				
	صادرات البلدان النامية	١١,٣	١٥,٤	٢٤,٣		

TDR 2002

الجدول ٣

حصـــة مجموعـــات إقليمـــية واقتصادات نامية منتقاة في الصادرات العالمية من المصنوعات والقيمة المضافة التصنيعية، ١٩٨٠ و١٩٩٧

(الحصة بالنسبة المئوية)

المنطقة/الاقتصاد	الحصة من الصادرات العالمية من المصنوعات		الحصة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية	
	١٩٨٠	١٩٩٧	١٩٨٠	١٩٩٧
البلدان المتقدمة	٨٢,٣	٧٠,٩	٦٤,٥	٧٣,٣
البلدان النامية	١٠,٦	٢٦,٥	١٦,٦	٢٣,٨
أمريكا اللاتينية	١,٥	٣,٥	٧,١	٦,٧
جنوب وشرق آسيا	٦,٠[أ]	١٦,٩	٧,٣	١٤,٠
الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع	٥,١	٨,٩	١,٧	٤,٥
مجموعة الأربعة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا	٠,٦	٣,٦	١,٢	٢,٦
الصين	١,١[ب]	٣,٨	٣,٣	٥,٨
الهند	٠,٤	٠,٦	١,١	١,١

(أ) باستثناء الصين.

(ب) ١٩٨٤.